الأمم المتحدة

A/C.6/54/SR.9

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

10 January 2000
Arabic
Original: English

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد موتشوتشوكو . . . . . (ليسوتو)

وبعد ذلك: السيد كاوامورا (نائب الرئيس) (اليابان)

المحتويات

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

(أ) عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

(ب) محصلة الأعمال المكرسة لاحتفالات عام ١٩٩٩ بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

99-81684

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

(أ) عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع) (A/54/362)

(ب) نتائج الأعمـــال المكرسة للذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام لعام ١٩٩٩ (تابع) (A/54/98 و A/54/381)

١ - **السيدة يونغ** (جامايكا): قالت إن حكومتها ظلت لمدة تزيد على ثلاثة عقود، تشارك بنشاط في المنتديات الدولية والإقليمية للقانون الدولي وساهمت بخبرتها في مجال المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات المقبولة عالميا، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٢ - وأضافت قائلة إن تقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (A/54/362) يتضمن معلومات بشأن ما يزيد على ٧٠ اتفاقية أبرمت خلال العقد. وتغطي هذه الاتفاقيات طائفة واسعة من المسائل منها تجارة السلع الأساسية وحماية البيئة وامتيازات وحصانات المنظمات الدولية والنقل البحري ونزع السلاح.

٣ - ومضت قائلة إن حكومتها التي تعلق أهمية كبيرة على التطورات الجارية في ميدان القانون البيئي الدولي هي طرف في بعض آخر ما وضع من اتفاقيات ومنها بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لعام ١٩٩٢ المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. والاتفاقية الأخيرة مثال جوهري على ما للقانون البيئي الدولي من أثر على مجالات القانون الدولي الأخرى. ومفاهيم التطور المطروقة في اتفاقية التنوع الحيوي، مثل تسهيل الوصول إلى الموارد الوراثية وحماية المعارف التقليدية والمحلية، إنما هي إشارة إلى ما سيحدث في هذا الميدان من تغيرات أخرى فيما تسعى الدول إلى التوفيق بين اتفاقية التنوع البيولوجي والجوانب المتصلة بالتجارة من الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية والمبرم تحت إشراف منظمة التجارة العالمية.

٤ - وأشارت إلى ما أحرز من تقدم أيضا في ميدان القانون الجنائي الدولي، لا سيما بالنسبة لتبادل المساعدة في مجال القانون وبمنع تصنيع الأسلحة غير القانونية والاتجار بها والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والإرهاب. بيد أن التطور الملحوظ الذي حدث خلال العقد كان وضع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٥ - ومضت قائلة إن هذا النظام الأساسي الذي اعتمد في تموز/يوليه ١٩٩٨ يأخذ في الاعتبار تطور القانون الدولي. ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام يمنح المحكمة ولاية قضائية تكميلية على جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد البشرية وجرائم الحرب. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لبلدها أن مؤتمر روما وافق على أن يستعرض في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد بعد سبع سنوات من إنشاء المحكمة إدراج جرائم المخدرات وأعمال الإرهاب باعتبارها جرائم تخضع للولاية القضائية للمحكمة.

٦ - واستطردت تقول إن قانون البحار يعد أيضا مجالا آخر يتحقق فيه تطوير القانون الدولي. وعلى الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سبقت العقد، فإن هذه الاتفاقية تجسد ميراث الإنسانية المشترك.

٧ - واستمرت قائلة إن من التطورات التي حدثت خلال العقد دخول الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية حيز النفاذ، وإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون، وموافقة هذه السلطة على خطط متعلقة بأعمال التنقيب التي سيقوم بها سبعة مستثمرين رواد مسجلين، وإعداد القراءة الأولى لمشروع الأنظمة المتعلقة بالتنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها، وتوقيع اتفاق المقر الأولي بين حكومتها والسلطة.

٨ - ومضت قائلة إن وفدها يلاحظ أيضا التقدم الذي أحرزته المحكمة الدولية لقانون البحار، والمنشأة في عام ١٩٩٦. وقد اعتمدت المحكمة لائحة المحكمة التي تتضمن نظامها الداخلي وأنشأت عدة محاكم ابتدائية منها المحكمة الابتدائية للمنازعات المتعلقة بقاع البحار.

٩ - وأشارت إلى أن خطوات كبيرة حققت في مجال تدوين القانون الدولي من خلال اتفاقات إقليمية. واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بها والاتجار بها، والتي أعدت تحت إشراف منظمة الدول الأمريكية، هي مثال على ما يتحقق من تطوير تدريجي للقانون الدولي في معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة.

١٠ - وأعربت عن تقدير وفدها لحكومتي هولندا والاتحاد الروسي لقيامهما بتنظيم احتفال عام ١٩٩٩ بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي للسلام لعام ١٨٩٩. وأشارت إلى أن المؤتمر الذي عقد في لاهاي وسانت بيترسبيرغ ضم خبراء اجتمعوا بغرض القيام بدراسة مستفيضة لمسائل نزع السلاح والقانون الإنساني وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

١١ - واختتمت حديثها قائلة إن وزارة الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، عملا بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة في قرارها ٢٣/٤٤، قامت بتنظيم محاضرات حول أهمية القانون الدولي بالنسبة لبلدها، مع التركيز على قانون البحار والقانون الإنساني والقانون البيئي والقانون التجاري. وسعت الوزارة أيضا إلى إنشاء سجل لجامايكا شامل لجميع المعاهدات. وكان متوقعا أن يشمل السجل نصوصا للتشريعات التنفيذية لكل معاهدة انضمت إليها حكومتها. وسيوضع سجل المعاهدات في موقع الوزارة على الشبكة في المستقبل القريب. ونشرت الوزارة أيضا مقالات تؤكد دور محكمة العدل الدولية والمحاكم الدولية المتخصصة في مجال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

١٢ - **السيد ياكوفيديس** (قبرص): قال إن وفده يضم صوته إلى ممثل فنلندا في البيان الذي أدلى به في الجلسة السابقة نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

١٣ - وأضاف قائلا إن قبرص، خلال السنوات الـ ٤٠ المضطربة التي مرت منذ وجودها كدولة مستقلة، كرست نفسها بكل إخلاص لمفهوم النظام القانوني الدولي باعتباره مبدأ ومصلحة ذاتية وطنية على حد سواء. ولو أن القواعد ذات الصلة من القانون الدولي قد طبقت، لما نشأت مشكلة قبرص على الإطلاق؛ ولو طبقت هذه القواعد الآن، لتيسر إيجاد حل سريع وعادل للجوانب الدولية من تلك المشكلة التي طال أمدها يرضي جميع من يهمهم الأمر. وقد قبلت قبرص الحكم القضائي الإلزامي لمحكمة العدل الدولية وأعربت مرارا وتكرارا عن استعدادها لقبول أن تنظر المحكمة في الجوانب القانونية للمشكلة، إلى جانب الطرق الأخرى لحل النزاع، وذلك موقف ينسجم انسجاما كاملا وآراء المحكمة ذاتها.

١٤ - ومضى قائلا إن قبرص، علاوة على ذلك، اعتمدت بشكل ثابت على الوسائل القانونية لتسوية النزاع. على سبيل المثال، لقد حالفها النجاح حينما لجأت إلى المحاكم في الولايات المتحدة لاستعادة فسيفساء كناكريا، في قضية هي الأولى من نوعها تتعلق بحماية ملكية ثقافية نهبت من الأراضي المحتلة. وفي وقت أقرب قدمت طلبا إلى محكمة العدل الأوروبية يتعلق بمسألة الشهادات المتصلة بصحة النبات وإلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية تيتينا لوازيدو.

١٥ - واستطرد قائلا إن قبرص على مدى السنين، عمدت إلى أن تجعل من سياستها أن تشارك في جميع المؤتمرات الرئيسية لسن القوانين والمعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة. وشاركت في وضع إجراءات إلزامية لتسوية المنازعات تتعلق بالطرف الثالث، وبوجه خاص في مؤتمر قانون البحار، وفي اعتماد مفهوم القواعد الآمرة، لا سيما في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وعملت بنشاط في الدعوة لقبول إنشاء ولاية قضائية جنائية دولية. والآن وقد اعتمد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فمن الأهمية بمكان العمل على إنشاء المحكمة وتشغيلها بالكامل بأسرع وقت ممكن.

١٦ - ومضى قائلا إنه ببلوغ عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي نهايته فإن مما يبعث على الرضا أن يلاحظ المرء أن تقدما أحرز نحو تحقيق جميع الأهداف الوارد ذكرها في قرار الجمعية العامة ٢٣/٤٤. وقد سرد قرار الأمين العام الشامل (A/54/362) بالتفصيل عددا من الأحداث التي وقعت والمنشورات التي صدرت على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وجدير بالثناء في هذا الصدد الأعمال التي أنجزها كل من شعبة التدوين وفرع القانون التجاري الدولي وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية.

١٧ - وواصل حديثه قائلا إن الاجتماعات التي عقدت في لاهاي وسانت بيتسبرغ احتفالا بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام (A/54/381) جاءت في الوقت المناسب لتكلل عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، وتشعر قبرص بالفخر لكونها أحد "أصدقاء عام ١٩٩٩".

١٨ - ومضى في حديثه قائلا لقد ظلت قبرص لفترة طويلة تؤيد برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لتشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وتفهمه على نطاق واسع، وكانت عضوا في اللجنة الاستشارية للبرنامج منذ عام ١٩٦٥. وقد ظل البرنامج لفترة طويلة يمارس أعمالا قيّمة وهو جدير بأن يحصل على دعم تام وتمويل أوفى.

١٩ - وأشار إلى أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن المحافل الدولية، من قبيل اجتماعات المستشارين القانونيين لوزارات الخارجية وللدول الأعضاء للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، وهي الاجتماعات التي ظلت منذ عام ١٩٩٠ تعقد على هامش المناقشة السنوية لتقرير لجنة القانون الدولي في اللجنة السادسة، أتاحت الفرصة لأصحاب المهن الذين بإمكانهم أن يحدثوا تأثيرا حقيقيا من الناحية العملية ليتعارفوا ويتبادلوا الآراء.

٢٠ - واستطرد يقول إن حركة عدم الانحياز ومنظمة الكومنولث هيأتا أيضا منتديات مفيدة لتعزيز أنشطة القانون الدولي وتحقيق أهداف العقد. لقد جاءت فكرة القانون الدولي بالذات في سياق مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. وفي الظروف الجديدة الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة، يمكن أن تصبح الأنشطة المتعاظمة في ميدان القانون الدولي وفي إطار المبادئ التي يستند إليها وجودها مركزا جديدا للتنسيق بالنسبة للحركة. وتتمثل إحدى المناسبات الملائمة للاضطلاع بهذه الأنشطة في الدورة التذكارية للعقد والتي تقرر عقدها في الجلسة العامة للجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالمثل، فإن الكومنولث الذي يمثل ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتتقاسم دوله آراء قانونية تستند إلى القانون العام، يشكل أحد النظم القانونية الرئيسية في العالم ويمكن أن يضطلع بدور نشط في تطوير القانون الدولي على نحو ما سبق أن أسهم به فيما يتعلق بإنشاء ولاية جنائية دولية وبالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢١ - إن الزيادة الكبيرة التي حدثت في عبء الأعمال الملقى على عاتق محكمة العدل الدولية يعد تطورا جديرا بالترحيب اتسم به العقد المنصرم وحجة لتقديم موارد مالية أوفى. ولا يزال يتعين الاضطلاع بمزيد من العمل في مجال توسيع نطاق الولاية القضائية الإلزامية للمحكمة، لا سيما بالنسبة للقواعد الآمرة.

٢٢ - وقد تم توسيع نطاق آليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار والمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا وعلى الأخص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ومنها ما لا يسترعي الانتباه بنفس القدر وإن كانت أيضا قيمة وتلك هي المؤسسات شبه القضائية من قبيل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، ومحكمة حل المطالبات وما يتعلق بالحسابات السويسرية المنسية، والمركز الدولي لتسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار التابع للبنك الدولي، ومختلف محاكم التحكيم الدولية. علاوة على ذلك، وسع نطاق جهاز الإشراف الدولي إلى حد بعيد من خلال اللجان المسؤولة عن كفالة الامتثال لاتفاقيات حقوق الإنسان والتمييز العنصري والتمييز ضد المرأة وحقوق الطفل ومنع التعذيب وغيرها. وفي هذا الصدد، يتمثل أحد التطورات التي حدثت في عهد قريب جدا في دخول الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية لمجلس أوروبا حيز النفاذ؛ وقد بدأ جهاز الإشراف على هذه الاتفاقية بالفعل في الاستماع إلى تقارير من الدول الأعضاء.

٢٣ - واختتم حديثه قائلا إنه بدنو هذا العقد من نهايته، زاد الوعي بقواعد القانون الدولي وبالحاجة إلى تطبيق هذه القواعد فيما بين الدول وداخلها زيادة عظيمة عما كان عليه من قبل. إلا أنه لا بد من التسليم بأنه كانت هناك عدة حالات، وخاصة في مجال السلم والأمن الدوليين، ومنها الوضع اللاقانوني الفاضح الذي تعاني منه قبرص، لا تزال تسود فيها سياسة القوة والاعتقاد بأن الحق مع القوة. وبفضل المناقشة الأخيرة التي جرت في الجلسات العامة للجمعية العامة وفي اللجنة السادسة، تم التشديد على إدراك أن القانون الدولي يمر بمرحلة تطور، بل والتأكيد أيضا على الإيمان الراسخ بأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة تكتسب أهمية أساسية وأن الكيل بمكيالين

أمر مرفوض. ومهمة اللجنة هي أن تبذل قصاراها من أجل إعمال سيادة القانون الدولي، وقدر الإمكان، تحقيق عالم يسوده السلام والعدالة في الألفية الجديدة.

٢٤ - **السيدة تادي** (سان مارينو): قالت إن القانون الدولي كثيرا ما يفهم بأنه لا يمس حياة الناس العاديين؛ غير أن الأفراد تتيسر لهم بصورة متزايدة الاستفادة من الإجراءات المتبعة على نطاق دولي لتسوية نزاعاتهم مع الدول. فالبروتوكول الحادي عشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مثلا، يسمح للأفراد باللجوء إلى المحاكم متى انتهكت حقوقهم المدنية.

٢٥ - ومضت قائلة إنها تود أن تذكر بوجه خاص من بين المبادرات التي جرت للاحتفال بنهاية العقد، الاجتماعات التي عقدت في لاهاي وسانت بيترسبرغ احتفالا بالعيد المئوي للمؤتمر الدولي الأول للسلام؛ ونداء لاهاي غير الحكومي لمؤتمر السلام، الذي عالج مسائل تثير الاهتمام الشديد، من قبيل المحكمة الجنائية الدولية، ومشكلة المرتزقة، وشرعية التدخل الإنساني، وإنشاء ثقافة للسلام.

٢٦ - ومضت قائلة إن من بين أهم المبادرات التي جرت خلال العقد لتشجيع المعرفة بالقانون الدولي كانت الجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، والحلقات الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي والتي نظمها كل من جامعة هلسنكي ومعهد إريك كاسترين للقانون الدولي وحقوق الإنسان، ومختلف مشاريع الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تشجيع تعليم حقوق الإنسان، والمبادرات التي اتخذها مكتب المؤسسات الديمقراطية لحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأنشطة العديدة التي اضطلعت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية وبوجه خاص المشروع الرامي إلى إنتاج نماذج تعليمية لوسائط إعلام متعددة.

٢٧ - ومضت قائلة إن سان مارينو تعلق أهمية كبرى على تعزيز الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، وبوجه خاص التحكيم. فالأعداد المتعاظمة من القضايا التي قدمت إلى المحكمة الدولية للتحكيم التابعة للغرفة التجارية الدولية إنما تدل على ما تتميز به هذه المحكمة من كفاءة وخبرة. أما المركز الدولي لتسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، فيمثل آلية قيمة أخرى. وقد أنشأت حكومة سان مارينو ذاتها مؤخرا محكمة تحكيم على أمل أن تصبح أداة معترفا بها دوليا لتسوية المنازعات، ولا يقصد بها أن تكون منافسا للهيئات القائمة، ولكن يؤمل أن تتعاون معها. وهي محاولة من جانب سان مارينو، تلك الدولة الصغيرة التي رفضت الحرب وسيلة لتسوية المنازعات، لأن تسهم في تحقيق أهداف العقد. وفي هذا الصدد، لقد كانت تعليقات ومقترحات الوفود الأخرى مفيدة للغاية.

٢٨ - واختتمت حديثها قائلة إن من بين الأعمال القيمة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي وتدوينه، يرى وفدها أن قاعدة البيانات الالكترونية التي تتضمن مجموعة معاهدات الأمم المتحدة أداة هي من الأهمية بمكان.

٢٩ - **السيد فان دينهوت** (المراقب عن محكمة التحكيم الدائمة): تكلم بموجب قرار اللجنة بعدم العمل بالقاعدة التي تقضي بأن يتكلم المراقبون في نهاية الاجتماع قائلا إن نهاية عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي لا تتزامن فحسب مع الذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأولي للسلام بل ومع الذكرى السنوية المائة لمحكمة التحكيم الدائمة التي أنشأها مؤتمر السلام ذاته لتتولى تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ولذلك فإن محكمة التحكيم الدائمة هي إلى حد ما سلف محكمة العدل الدولية ولكنهما في الوقت الحاضر تكمل كل منهما الأخرى. وكلتاهما مكرستان لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. فمحكمة العدل الدولية تحل المنازعات بين الدول بإصدار أحكام قضائية، أما محكمة التحكيم الدائمة فاختصاصها القضائي أوسع نطاقا إذ تشمل أيضا قضايا المنظمات الدولية وأطراف القطاع الخاص وتطبق مجموعة مختلفة من آليات حل المنازعات تتراوح بين التحكيم وإنشاء لجان للتحقيق، والوساطة.

٣٠ - واستطرد يقول إن المحكمة كانت منذ عام ١٩٩٦ بمثابة قلم السجل لست محاكم تحكيمية مخصصة. وهي وإن لم تكن قلم سجل للتحكيم التجاري الدولي، فهي على صلة وثيقة بهذا الميدان. وكثيرا ما تطلب إليها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي أن تعين أو تقوم بالترتيبات اللازمة لتعيين محكمين في القضايا التي كان بمقدور أطراف النزاع فيها أن تشكل بنفسها المحاكم بموجب قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. علاوة على ذلك، طلب المجلس الدولي للتحكيم التجاري، منذ عدة سنوات، تعاون محكمة التحكيم الدائمة فيما يتصل بمنشوراته. وقد أثبتت هذه الترتيبات أنها تعود بفائدة متبادلة ويسرت لمحكمة التحكيم الدائمة التعرف على معظم التطورات الأخيرة في هذا الميدان.

٣١ - ومضى قائلا إن الهدف الذي تصبو إليه منظمته هو أن تصبح الجهة الوديعة للمعلومات المتعلقة بالطرق البديلة لحل المنازعات بالوسائل السلمية. وهي تهدف أيضا إلى إجراء تحليل مقارن للجوانب المؤسسية في مختلف نُظم المطالبات الكثيرة. فوجود سجل المعلومات هذا من شأنه أن يعود بفائدة عظيمة على الحكومات وغيرها من الأطراف المسؤولة عن إنشاء محاكم جديدة لمعالجة المطالبات. وفي الأخير، فإن محكمة التحكيم الدائمة تُعد نفسها لمواجهة التحدي المتمثل في سد الفجوة الحالية في آليات حل المنازعات الدولية المتصلة بالبيئة. فقد تثبت إلى حد بعيد أنها المنتدى الملائم لمعالجة المسائل البيئية الحساسة إذ أن التحكيم يولد حالة من الرضا أقوى مما تولده التسوية القضائية ويسمح بمشاركة جهود خبراء ومحكمين خبراء في هذا الميدان المعقد.

٣٢ - ومضى قائلا إن مؤتمر الأعضاء في محكمة التحكيم الدائمة أعربوا، في الدورة التذكارية المعقودة في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ اتخذوا قرارا استنسخت فقرات المنطوق فيه في الوثيقة A/54/381 (الفقرة ٩). وترى محكمة التحكيم الدائمة أن من الملائم أن تؤيد اللجنة السادسة فقرات المنطوق تلك عند اختتام نظرها في هذا البند من جدول الأعمال. ويعتبر هذا عملا متواضعا وإن كان من الأهمية بمكان لأنه يُعزز الآليات القائمة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

٣٣ - واختتم حديثه قائلا إن منظمته، صاحبة الأسم القانوني: "محكمة التحكيم الدائمة" ترى، بعد دراسة، أن اقتراح سان مارينو بإنشاء مؤسسة تحكيم بنفس الاسم من شأنه أن يقود إلى خلط عظيم داخل المجتمع الدولي.

٣٤ - **السيد نيهاوس** (كوستاريكا): قال إن وفده يضم صوته إلى المكسيك في البيان الذي أدلت به نيابة عن مجموعة ريو.

٣٥ - وأضاف قائلا إن وفده، والعقد يدنو من نهايته، يلاحظ بارتياح أنه تم إبرام صكوك مختلفة ذات أهمية جوهرية في مجال القانون الدولي، ومنها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ المتعلقة بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وبروتوكول كيوتو للاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتمديد اللا محدود لمعاهدة الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، وبفضل الجهود الجبارة التي بذلتها اللجنة، أبرمت الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وستليها قريبا الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي يجري التفاوض بشأنها في الدورة الحالية.

٣٦ - ولتدعيم إنجازات العقد، أشار إلى أنه يرى من الملائم الدعوة إلى التوقيع والمصادقة على جميع المعاهدات التي أبرمت خلال العقد. وتنظيم حفل توقيع في سياق الجمعية الألفية سيكون بمثابة المتابعة الملائمة للأنشطة المضطلع بها خلال العقد.

٣٧ - ومضى قائلا إن بلدان الأمريكتين ستحتفل، في عام ١٩٩٩ بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العشرين لإنشاء محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقد شكلت الاتفاقية والمحكمة الأساس الذي قام عليه نظام البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان وقدمتا إسهامات قيّمة في تطوير القانون الدولي إقليميا ودوليا.

٣٨ - وأضاف يقول إن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان أو حلف سان خوزيه اعتمدت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ في مؤتمر البلدان الأمريكية المتخصص لحقوق الإنسان المعقود في كوستاريكا. ويتضمن هذا الصك قائمة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تعهدت الدول باحترامها. وأنشأ هذا الصك أيضا لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٣٩ - لقد دخل حلف سان خوزيه حيز النفاذ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٨ بعد أن أودعت وثيقة التصديق الحادية عشرة. وبعد ذلك، في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، أنشئت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وكان مقرها في سان خوزيه. وقد صادقت على الاتفاقية أو انضمت إليها ٢٥ دولة حتى الآن في حين قبلت ٢١ دولة اختصاص المحكمة في تسوية المنازعات.

٤٠ - ومضى قائلا إن احتفالا رسميا سيجري في سان خوزيه في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر لإحياء ذكرى هاتين المناسبتين وذلك تحت رعاية الحكومة وبموافقة الجمعية العامة لمنظمة البلدان الأمريكية وتعاون معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وسيحضر هذا الاحتفال ممثلون عن الدول الأعضاء في منظمة البلدان الأمريكية والبلدان التي لها مركز المراقب لدى المنظمة، وعن أعضاء محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وممثلون عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٤١ - واختتم حديثه معربا عن تقدير وفده لحكومتي هولندا والاتحاد الروسي لقيامهما بتنظيم احتفال عام ١٩٩٩ المئوي للمؤتمر الدولي الأول للسلام لعام ١٨٩٩.

٤٢ - تولى السيد كاوامورا (اليابان) رئاسة الجلسة.

٤٣ - السيد بياتو (البرازيل): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به المكسيك باسم مجموعة ريو.

٤٤ - وأضاف قائلا إن فترة العشر سنوات الماضية شكّلت بالنسبة لبلده عقدا للقانون الدولي. فقد تم تعزيز الوعي والالتزام بمبادئ وتطبيق القانون الدولي في جميع الميادين، بدءا من حقوق الإنسان إلى التشريع البيئي، ومن التحكيم التجاري إلى الدراسات الأكاديمية. وأعِدت خطة وطنية لحقوق الإنسان. وقبِلت حكومته الولاية الإجبارية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. ويشرفها أن مواطنا برازيليا، هو البروفيسور كانكادو قريندادي، قد انتخب في الآونة الأخيرة لعضوية المحكمة.

٤٥ - وأفضى إنشاء السوق المشترك لبلدان المخروط الجنوبي في عام ١٩٩١ إلى تعزيز دراسة وممارسة قانون التكامل الإقليمي، لا سيما في مجالات من قبيل التحكيم والهياكل التشريعية المقارنة، والاعتراف المتبادل بالدرجات العلمية في مجال القانون فيما بين البلدان الأعضاء.

٤٦ - واستطرد قائلا إن القانون الدولي قد أصبح، في العقد الماضي، مادة أساسية في مناهج كليات الحقوق. وتجري في الوقت الحالي سلسلة من عمليات الحوار تحت رعاية وزارة الخارجية، ونقابة المحامين، ومكتب المحامي العام، بغية توسيع نطاق وعي الجماهير بالقضايا المتصلة بالقانون الدولي.

٤٧ - ويلاحظ وفده مع الارتياح انتخاب البروفيسور فرانسيسكو رزق لعضوية محكمة العدل الدولية. وقال إن المحكمة ستواصل تقديم إسهام هام في الجهود العالمية المبذولة لتعزيز تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

٤٨ - وأردف قائلا إن وفده يعلق أهمية خاصة على الذكرى السنوية المئوية في عام ١٩٩٩ للمؤتمر الدولي الأول للسلام الذي عقد عام ١٨٩٩ وأشاد بالجهود التي تبذلها حكومتا الاتحاد الروسي وهولندا في هذا الخصوص. وأضاف أن لاهاي ومؤتمرَيها التاريخيين للسلام اللذين عقدا عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ يمثلان مكانا خاصا في تاريخ بلده الدبلوماسي.

٤٩ - وفيما يتعلق بالمناقشات الموضوعية التي أجريت في لاهاي عام ١٩٩٩، أعرب عن رغبته في تناول تفاصيل قضيتين ذواتَي أهمية خاصة، وهما نزع السلاح والقانون الإنساني الدولي. ففي مجال نزع السلاح، أعرب عن أسفه لأن العمل بشأن وضع إطار قانوني دولي لتحديد الأسلحة لم يحرز تقدما بالإيقاع المرجو. وربما يكون قد حان الوقت لتوسيع نطاق تفاعل أجزاء منظومة الأمم المتحدة التي تتناول هذه القضية. لذا يؤيد وفده الفكرة، التي نُظرت في لاهاي، ومفادها ضرورة أن تقوم اللجنة السادسة بإيلاء مزيد من الاهتمام لمناقشة الجوانب القانونية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

٥٠ - وفي ميدان القانون الإنساني، قال إن الحيثيات المعنوية ينبغي تعزيزها بقواعد أشد وأكثر صرامة لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة. ويرى وفده أن الولاية التكميلية للمحكمة الجنائية الدولية تشكل إضافة قيّمة سواء للنظم القانونية أو للنظام المتعدد الأطراف حماية لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وبالمثل، ينبغي تعزيز الدور الذي تؤديه لجنة الصليب الأحمر الدولية في الحالات الإنسانية في أنحاء العام.

٥١ - واختتم بيانه قائلا إن وفده يقترح نقل روح العقد إلى الألفية القادمة عن طريق مواصلة الجهود المبذولة لإثارة الوعي الجماهيري بالقانون الدولي، ووضع برامج دراسية على المستوى الجامعي، ودعوة لجان القانون الدولي الحكومية وغير الحكومية للاضطلاع بدور حثيث في تنظيم تلك المبادرات وتشجيعها.

٥٢ - **السيد زميفكسي** (الاتحاد الروسي): قال إن الأمم المتحدة قد أدت خدمة تاريخية بتأكيدها، من خلال العقد، سيادة القانون الدولي، وعالمية مبادئه ومعاييره، وتوسيع نطاق العلاقات الدولية التي ينظمها، وزيادة التوافق بين المواقف التي تتخذها الدول. وقد أدت المنظمة عملا حاسما، ولكن ما يزال هناك مجال لعمل الكثير فيما يتعلق بالقواعد القانونية لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، ولتحسين نظم الجزاءات، وصنع السلام، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وتحسين التعاون بين هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وينبغي إعطاء قدر أكبر من التفكير لجوانب القانون الدولي المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية والتعمير فيما بعد الصراعات.

٥٣ - وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة لديها دور خاص لتؤديه في ضوء التحركات الساعية لتقويض نظام العلاقات الدولية القائم. وغالبا ما يُحتج بأن القانون الدولي، بوضعه الحالي، ليس كاملا وأن "الكوارث الإنسانية" ينبغي أن تُحل بطريقة براجماتية، دون مراعاة حتى للمبادئ الأساسية للقانون الدولي المبيَّنة في ميثاق الأمم المتحدة. ورغم أن القانون الدولي ينبغي له، حسبما صرح به وزير خارجية بلده، التكيف بما يتلاءم مع الوقائع الجديدة، فإن زيادة تدوينه وتطويره تدريجيا ينبغي ألا تتم إلا على أساس احترام مبادئ الاتصالات فيما بين الدول على الوجه المبين في الميثاق.

٥٤ - واستطرد قائلا إنه قد أوليت في الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لتنفيذ أهداف العقد. وشملت الأنشطة الوطنية والدولية عقد حلقة دراسية روسية - أمريكية مشتركة بشأن دور الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي للبحار، وحلقة دراسية دولية بشأن معايير القانون الدولي في الإقليم الروسي، وعقد مناسبات للاحتفال بالذكرى السنوية المائة والخمسين لميلاد فيدور مارتينز الأكاديمي والدبلوماسي الروسي، ومؤتمر عن الأمم المتحدة والقانون الدولي على مدار فترة الخمسين عاما الماضية، ومؤتمر بشأن تطبيق القضاة الروس وهيئات إنفاذ القانون الروسية للقانون الدولي، ومؤتمر دولي عقدته رابطة القانون الدولي.

٥٥ - وأضاف قائلا إن ثمة جانبا هاما للعقد هو مرور مائة عام على عقد أول مؤتمر دولي للسلام عام ١٨٩٩ بمبادرة روسية، حيث وضع أسس القانون الدولي الذي ينظم تسوية المنازعات، والقضايا المتعلقة بالحرب، والحد من الأسلحة. ووفر بطرق كثيرة، هو والمؤتمر الثاني الذي عقد عام ١٩٠٧، الوسائل الصحيحة لمواجهة تحديات المستقبل. وواصلت الاجتماعات التي عقدت عام ١٩٩٩ في لاهاي وسانت بيترزبيرغ، وأماكن أخرى، تقاليد المؤتمرين السابقين، ولذا يُنظر إليها على أنها مؤتمر دولي ثالث للسلام، على نحو ما ألمح إليه أصلا رئيس

الاتحاد الروسي. وعلى غرار المؤتمرين السابقين، عـُقدت هذه الاجتماعات بجهد مشترك قامت به روسيا وهولندا وضرب مثلا طيبا للتعاون الفعال، على نحو ما ظهر من الوثيقة A/54/381 وقدم أيضا "أصدقاء عام ١٩٩٩" إسهاما هاما في ذلك.

٥٦ - إن الهدف الأساسي من مؤتمر عام ١٩٩٩ هو تشجيع إجراء مناقشات دولية واسعة النطاق ترمي إلى تحديد الاتجاهات الأساسية في تطوير القانون الدولي خلال القرن القادم وصب الاهتمام على الحاجة إلى امتثال القانون الدولي. وشهد المؤتمر، الذي حضره ممثلو الدول، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، مناقشات حققت نجاحا استثنائيا بشأن تعزيز القانون والنظام الدوليين. وسبق الاجتماع عدد من الاجتماعات الأخرى عقدت في جميع أنحاء العالم، نظم الكثير منها بمبادرة من "أصدقاء عام ١٩٩٩". وثمة نتيجة مهمة هي تشكيل ائتلاف من المنظمات غير الحكومية، التي يتزايد أهمية دورها في الحياة المعاصرة.

٥٧ - ولم يتخذ المؤتمر سوى الخطوات الأولى حيال مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، رغم اتفاق الجميع على وجوب صون القانون الدولي؛ فليس هناك بديل آخر. وفي الواقع ينبغي توسيع نطاق احترام القانون والنظام الدوليين وتعزيز صلاحيات الأمم المتحدة للحيلولة دون وقوع انتهاكات لأهدافها ومبادئها - وللتعامل مع عواقب هذه الانتهاكات. ومن شأن المؤتمر أن يشكل أول حلقة في سلسلة منتظمة بشأن شتى جوانب القانون الدولي. ويرى وفده أن المتابعة الملائمة لذلك ستكون عقد مؤتمر آخر "لامركزي"، ينصب على الجوانب القانونية والتنظيمية للمسألة. ودعا اللجنة إلى اتخاذ قرارات ملائمة تحقيقا لهذا الغرض.

٥٨ - وأردف قائلا إن الأولوية العليا بالنسبة لجميع الشعوب والدول هي إيجاد عالم ديمقراطي ومتنور خال من الحروب أو الصراعات، يـُكفل لكل دولة فيه الحق في أن تتبوأ مكانها فيما بين الدول الأخرى. ويشكل اختتام العقد بداية مرحلة جديدة في تعزيز الامتثال العالمي للقانون الدولي، وفاء باحتياجات البشرية في الألفية القادمة.

٥٩ - **السيد شوي ميونغ نام** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أعرب عن أسفه لأن العقد قد شهد عددا من التطورات التي كانت مثار خيبة أمل وصدمة للمجتمع الدولي. إذ تواصل بلدان معينة أو مجموعات من الدول اعتماد سياسات وممارسات تتنافى مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها. والمثال الحي على ذلك هو محاولة تقويض المركز المقدس الذي تتبوؤه السيادة الوطنية. فقد صدرت في الآونة الأخيرة مقولات لإعادة تحديد مفهوم السيادة الوطنية السائد حتى الآن، وقـُدمت بلا تردد حجج مؤيدة، مثل ما يعرف بنظرية التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان خارج الحدود الوطنية.

٦٠ - وأضاف قائلا إن بعض البلدان لم تشعر بوخز الضمير إزاء الاعتداء على سيادة بلدان أخرى وإهدار حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة لشعوبها وذلك بحشد أعداد هائلة من القوات المسلحة النظامية والقيام بعمليات غزو عسكرية. وتشكل الأحداث التي وقعت قبل الضربات الجوية التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد يوغسلافيا وفي أثناء تلك الضربات مثالا حيا على ذلك.

٦١ - واستطرد قائلا إن هذه الهجمات هي مثال صارخ على البطش والعشوائية اللذين تمارسهما بعض البلدان التي تنتهج استراتيجية سياسية وعسكرية ترمي إلى إخضاع البلدان الصغيرة والمستقلة في أعقاب اختفاء المواجهة بين الشرق والغرب. وأطلقوا لقب "الدول العاصية" على البلدان التي تعصي الأوامر المجحفة حفاظا على سيادتها الوطنية، في الوقت الذي يسعون فيه إلى قمعها سياسيا واقتصاديا وعسكريا. وفي ظل تلك الظروف، فإن نظرية أولئك الذين يعارضون مبدأ احترام السيادة الوطنية يمكن وصفها بأنها "القوة هي الحق". وإن القانون الذي يساندونه هو قانون الغاب وليس القانون الدولي. والسؤال المثار هو من هي "الدول العاصية" ومن هم المدافعون عن القانون الدولي بالمعنى الحقيقي لهذا اللفظ.

٦٢ - وأردف قائلا إن احترام السيادة الوطنية هو حجر الزاوية في القانون الدولي وأحد أعمدة العلاقات الدولية. وبناء عليه، يؤيد وفده الحاجة الماسة إلى لزوم اليقظة في ضوء المناورات المعادية الرامية إلى تقويض السيادة الدولية.

٦٣ - **السيد كولبي** (النرويج): أعرب عن ترحيب وفده بتقرير الأمين العام بشأن العقد (A/54/362) والنتيجة التي أسفر عنها الجهد المكرس للاحتفال بالذكرى السنوية المئوية عام ١٩٩٩ لعقد مؤتمر السلام الدولي الأول عام ١٩٩٩. وأشاد وفده بوجه خاص بحكومتي الاتحاد الروسي وهولندا لقيامهما بتنظيم الاجتماع الذي عقد في لاهاي وسانت بيتزبيرغ.

٦٤ - وفيما يتعلق بالقانون الإنساني، أعرب عن اعتقاد وفده بأنه ينبغي إيلاء أولوية لتشجيع الامتثال للقانون الحالي وليس اعتماد صكوك جديدة. وقال إنه يجب بذل جهود مستمرة للتعجيل بإجراءات التوقيع والتصديق الوطنية بغرض كفالة إنشاء محكمة جنائية دولية في وقت مبكر.

٦٥ - وأضاف قائلا إن عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية قد اضطلع بدور مهم في العقد، لا سيما هيئة نداء لاهاي من أجل مؤتمر السلام.

٦٦ - واستطرد قائلا إن المجتمع الدولي قد أصبح، في فترة العشر سنوات الماضية، مزودا بالأدوات الإلكترونية التي تيسر الوصول إلى مصادر القانون الدولي ذات الصلة. وذكر أن وفده يلاحظ مع الارتياح اتمام مشروع الأمم المتحدة لإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية جديدة للمعاهدات. إن إمكانية الوصول إلى المعلومات المستكملة قد عزز المعرفة بالمعاهدات واحترامها وساعد على إدراك أغراض المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

٦٧ - ومضى قائلا إن تشجيع سبل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك العمل على احترام محكمة العدل الدولية احتراما تاما، كان هدفا أساسيا من أهداف العقد. وأضاف أن المحكمة تمثل الهيئة القضائية الدولية الرئيسية، وأنها تمتلك اختصاصا وعالمية لا مثيل لهما. لقد شهد العقد الماضي زيادة في عدد القضايا المحالة إلى المحكمة. وفي حين أن وفده يقر بالعوائق المالية المفروضة على المحكمة، فإنه يرحب بالنشاط الزائد لمعالجة ذلك، وأنه يلاحظ بارتياح أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد نظرت بعناية في طلب الميزانية المتعلق بالمحكمة.

٦٨ - **السيد سون غوشون** (الصين): قال إن عام ١٩٩٩، العام الأخير من العقد، مثل أيضا الذكرى السنوية المئوية لانعقاد أول مؤتمر دولي للسلام والذكرى السنوية الخمسين لاعتماد اتفاقيات جنيف.

٦٩ - وأردف قائلا إن ممثلي ٢٦ بلدا، من بينها الصين، اجتمعوا في لاهاي منذ مائة عام للمشاركة في مؤتمر للسلام كان له مغزى عظيم في إنشاء الآليات اللازمة لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية. وقال إن حكومته تشيد بنجاح مؤتمري الذكرى السنوية المئوية اللذين عقدا في لاهاي وسانت بيترزبيرغ وتعرب عن امتنانها لحكومتي الاتحاد الروسي وهولندا لما بذلتاه من جهود لتنظيم المؤتمرين.

٧٠ - واستطرد قائلا إن حكومته قامت برعاية عدة ندوات في إطار برنامج أنشطة العقد. ففي مناسبة الذكرى السنوية المئوية، قامت جمعية القانون الدولي الصينية، وجمعية الصليب الأحمر الصينية، والجمعية الصينية للأمم المتحدة بجهد مشترك لرعاية ندوة القانون الإنساني الدولي، التي عقدت في بيجين خلال شهر تموز/يوليه.

٧١ - **السيد بيغ** (نيوزيلندا): قال إن بلده دعم بشكل حثيث المبادئ التي قام على أساسها العقد، وكانت إحدى المبادرات الرئيسية في هذا الصدد هي إنشاء فرع نيوزيلندا التابع لرابطة القانون الدولي في ولينغتون، إلى جانب مكتب فرعي في أوكلاند. وقام الفرع، في مؤتمره السنوي لعام ١٩٩٩، بدراسة القانون الإنساني الدولي والأمن الدولي.

٧٢ - وأضاف قائلا إن نيوزيلندا صدقت على عدة معاهدات مهمة متعددة الأطراف، منها الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها التي قام وفده بجهد حثيث في صياغتها والترويج لها وان وفده يرحب ببدء نفاذها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وحث الدول التي لم تصبح بعد أطرافا فيها أن تفعل ذلك. لقد أثبت مصرع عدد من موظفي الأمم المتحدة بصورة مأساوية في كوسوفو وبوروندي في الأسبوع الفائت أنه ما زال أمامنا شوط طويل لنقطعه في السبيل نحو تشجيع احترام أحكام الاتفاقية. وأعرب عن تأييد وفده للدعوة لإعداد بروتوكول إضافي يلحق بالاتفاقية لتوسيع نطاق توفير الحماية القانونية لموظفي الأمم المتحدة المحليين. لقد لقي عدد من مواطني تيمور الشرقية مصرعهم بطريقة مأساوية خلال خدمتهم بالأمم المتحدة في شهر آب/أغسطس ١٩٩٩.

٧٣ - ولقد صدقت نيوزيلندا أيضا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووقعت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ ويتطلع وفده لبدء نفاذه سريعا. وكان مثار الغبطة بوجه خاص بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ وإذا ما توافرت الإرادة السياسية ستكون عملية التفاوض بشأن القانون الدولي والتصديق عليه ونفاذه سريعة وفعالة.

٧٤ - ومضى قائلا إن حكومته أحرزت تقدما بارزا خلال العام الماضي في استكمال نشر المعاهدات التي تشكل نيوزيلندا طرفا فيها، وذلك تعبيرا عن التزامها بنشر المعلومات عن الأمم المتحدة ونشر الموارد القانونية الدولية على أوسع نطاق ممكن. وعلاوة على ذلك، طبقت قوات الدفاع النيوزيلندية نموذجا تدريبيا بشأن القانون الإنساني الدولي وتقوم بتنقيح دليلها المتعلق بقانون الصراع المسلح.

٧٥ - ويولي بلده أهمية عظيمة لحل المنازعات بالوسائل السلمية، على الوجه الذي يتجلى في مشاركته في عمليات حفظ السلام عالميا؛ في الوقت الذي تواصل فيه نيوزيلندا ما تقوم به من جهد لتطوير السلام والمصالحة في جزيرة بوغينفيل فإنها أسهمت إسهاما عظيما في استعادة السلم والأمن في تيمور الشرقية.

٧٦ - واختتم بيانه قائلا إن انتهاء العقد لا ينبغي أن يكون سببا لتخفيف الالتزام بمقاصده. فقد تم إنجاز كثير من المعالم البارزة في عملية تدوين القانون الدولي، ولكن التحدي الأصعب هو كفالة احترام المعاهدات وإنفاذها. وستعمل حكومته بشكل بناء تحقيقا لهذه الغاية.

٧٧ - **السيد أهيبو** (كوت ديفوار): قال إن الوقت قد حان لتعيين ما أسفر عنه العقد من نتائج. لقد أنجز الكثير ولكن يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا أكبر بغرض مواكبة الكثير من التحديات الباقية. وقد وقّع وصدّق على الكثير من الاتفاقيات تحت رعاية الأمم المتحدة. واتسم بأهمية خاصة بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. بيد أن الأعمال هي المحك الرئيسي وليس الكلمات. فرغم اعتماد مجموعة رائعة من النصوص، فإن الاختبار الحقيقي للقانون يكمن في تنفيذه وتأثيره على الحياة اليومية التي يعيشها من يحكمهم هذا القانون. ففي حالة عدم تطبيق القانون أو الاستهانة به بمنأى عن العقاب، فلا وجود له ويسود من جديد قانون الغاب. ففي كثير من الأحيان تحل المصالح الخاصة محل الامتثال للقانون. ويدعو وفده المجتمع الدولي لأن يزيد مما يبذله من جهود ليس فحسب من أجل تدوين القانون الدولي ولكن أيضا من أجل تنفيذه، ومن ثم تسود الثقة التامة فيما بين الشعوب. وينبغي أن تهيأ الظروف لإنشاء آلية داخل الأمم المتحدة لرصد وتقييم مدى التزام الدول بالقانون الدولي. فالحلم يمكن أن يصبح حقيقة على الوجه المتجسد في الأمم المتحدة ذاتها.

٧٨ - **السيد فرشتبوم** (جزر سليمان): قال إن هناك اتفاقا مشتركا على نجاح العقد. ويشهد تقرير الأمين العام (A/54/362) والرسالة المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وهولندا (A/54/381) على ما تم إنجازه. فلقد بذلت جهود رائعة للوصول إلى المهنيين والطلبة بيد أنه أعرب عن قلقه إزاء تجاهل غالبية سكان العالم، فلم تعر جميع جهود النشر التفاتا للرجل العادي أو المرأة العادية. وفي نهاية مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، عارضت إحدى صحف نيويورك قبول الولايات المتحدة الأمريكية للمحكمة استنادا إلى أنه ليس هناك شيء يسمى قانون دولي. وينبغي توجيه الاهتمام نحو الصحافة ومنتجي الأفلام والبرامج التلفزيونية والإذاعية ومؤلفي الكتب التجارية وحتى إلى مؤلفي كتب الأطفال الهزلية. وسيكون من الخطأ اعتبار المسألة شديدة التعقيد بالنسبة للجمهور العام؛ فالقانون الدولي في حاجة إلى من يشيعه بغرض إعطاء الجمهور ما يحتاجه من معلومات، على نحو ما فعل الكتّاب من أمثال هـ. غ. ويلز بالنسبة للعلم - وليس هناك مجال للرضاء الذاتي عن النفس. وينبغي للجنة أن تشن حملة لنشر المعلومات عن القانون الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

- - - - -